

الصكوك المالية الإسلامية كبديل متاح لتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر في ظل الأوضاع الراهنة

أ. أيمن فريد

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير
جامعة محمد الشريف مساعدي - سوق أهراس -
الجزائر

aimenfarido2110@gmail.com

أ. باهي نوال

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير
جامعة محمد الشريف مساعدي - سوق أهراس -
الجزائر

bahinawel@hotmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول دور الصكوك المالية الإسلامية في حشد الموارد المالية اللازمة والكافية لتمويل عجز الموازنة العامة، من خلال البحث في حدود و سلبيات الأساليب التقليدية للتمويل من جهة و التركيز على ما تحققة الصكوك من مزايا لجميع المتعاملين في حقلها و التي تتجاوز نقائص الأساليب التقليدية من جهة أخرى. و قد توصلت هذه الدراسة إلى أنه يمكن اعتبار الصكوك المالية الإسلامية أداة تمويلية بامتياز من خلال الدور الكبير الذي تلعبه في فتح أبواب جديدة للتمويل من خلال المشاركة الشعبية، بالإضافة إلى القبول الذي تحظى به في المجتمعات الإسلامية الراضة لفكرة الأساليب الربوية لتكون بذلك بديلا شرعيا مقبولا من العديد من الأطراف.

الكلمات المفتاحية: الصكوك المالية الإسلامية، الموارد المالية، عجز الموازنة العامة.

Abstract:

This study aims to shed light on the role of Islamic financial instruments in mobilizing the necessary and sufficient financial resources to finance the budget deficit, by looking at the limits and disadvantages of the traditional methods of financing on the one hand, and focusing on the advantages achieved by the instruments of all the dealers in its field, which exceed the shortcomings of traditional methods on the other hand. The study concluded that Islamic financial instruments can be considered an excellent financing tool. Through the great role it plays in opening new doors of funding through popular participation, in addition to the acceptance that it enjoys in Muslim societies rejecting the idea of usury methods to be a legitimate alternative acceptable to many parties.

Key words : Islamic financial instruments, financial resources, budget deficit.

تمهيد:

بالنظر لما يتطلبه تمويل الإنفاق العام من حشد موارد مالية ضخمة، و أمام تدهور الأوضاع الاقتصادية الراهنة و جفاف المنبع المالي الوحيد له، نتيجة انخفاض أسعار النفط الحالية، مما ساهم في تعاظم مشكلة العجز الموازني، كان لا بد من البحث عن بدائل تمويلية للتخلص من هذا العجز، و بالرغم من كل ما تبذله الدولة من جهود في هذا المجال، إلا أن معظمها لم يتوصل بعد لحلول جذرية، الأمر الذي زاد من تفاقم مشكلة العجز بسبب الآثار الجانبية للحلول المختارة على غرار الإصدار النقدي الذي يقود إلى التضخم، و الاقتراض الذي يؤدي إلى تصاعد حجم الدين و أعباء خدمته و ما يتبعه من فقد لسيادة الدولة و غيرها.

1- إشكالية الدراسة: أمام فشل الأساليب التقليدية في تمويل عجز الموازنة العامة و في إطار البحث عن الحلول، قدمت الهندسة المالية الإسلامية ما يسمى بالصكوك المالية الإسلامية التي اعتبرت من أفضل البدائل التي توفر أساليب تمويل للإنفاق العام، و تحقّق أعلى درجات الكفاءة في تخصيص الموارد لسد عجز ميزانية الدولة، و في هذا السياق بالذات تأتي هذه المداخلة في محاولة للإجابة على الإشكالية التالية:

كيف يمكن للصكوك المالية الإسلامية أن تكون البديل المناسب لتمويل العجز في الموازنة العامة للجزائر في ظل الانهيار الحالي لأسعار النفط؟.

و للإحاطة بالموضوع أكثر تم تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

❖ ما الذي يميز الصكوك المالية الإسلامية عن غيرها من الأوراق المالية التقليدية و التي تجعلها من أفضل البدائل التمويلية المتاحة؟.

❖ فيما يكمن قصور الأساليب التقليدية لتمويل عجز الموازنة؟.

❖ ما المقدار الذي ساهم به الانهيار الحالي لأسعار النفط في زيادة تفاقم مشكلة عجز الموازنة العامة في الجزائر؟.

❖ فيما تكمن أهمية الصكوك المالية الإسلامية في تمويلها لعجز الموازنة العامة خاصة في ظل الانهيارات المتكررة لأسعار النفط؟.

2- فرضيات الدراسة: على ضوء الأسئلة المطروحة يمكن صياغة فرضيات هذه الدراسة على النحو التالي:

❖ الضوابط الشرعية التي تحكم صناعة الصكوك المالية الإسلامية تجعلها من أفضل البدائل المتاحة لتمويل عجز الموازنة.

❖ ينتج عن أساليب التمويل التقليدية آثار جانبية تزيد من تفاقم مشكلة العجز في الموازنة.

❖ ساهم الانهيار الحالي لأسعار النفط في زيادة عجز الموازنة العامة في الجزائر بشكل كبير.

❖ للصكوك المالية الإسلامية أهمية بالغة في تمويل عجز الموازنة بالنظر لما تحقّقه من العديد من المزايا لجميع المتعاملين في حقلها.

3- أهمية الدراسة: تنبثق أهمية هذه الدراسة من:

❖ حيوية و حداثة موضوعها المتعلق بالصكوك المالية الإسلامية.

❖ الدور الذي تلعبه الصكوك المالية الإسلامية كأفضل بديل تمويلي خاصة أمام تدهور الأوضاع المالية للاقتصاد الجزائري سبب تداعيات انهيار أسعار النفط حاليا و جفاف المنبع المالي الوحيد له.

❖ ازدياد عجز الموازنة العامة في الجزائر و تعاظم أهميتها مؤخرا و هو ما يضع الاقتصاد الجزائري أمام تحدي حقيقي يستدعي منها البحث عن أفضل الحلول المتاحة لتغطية هذا العجز.

4- أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- ✍ الوقوف على أكثر الآثار السلبية الناجمة عن مختلف الأدوات التقليدية المتعلقة بتمويل عجز الموازنة.
- ✍ الكشف عن أهمية الصكوك المالية الإسلامية في التمويل و التي تتجاوز الآثار السلبية للأدوات التقليدية.
- ✍ معرفة واقع عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة الحالية.
- ✍ لفت انتباه الدولة إلى ضرورة الاعتماد على الصكوك المالية الإسلامية خاصة مع ازدياد أهميتها مؤخرا في ظل شح الموارد المالية.

5- منهج الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة و إثبات أو نفي صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي و ذلك من خلال تقديم لمحة مختصرة عن أهم المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة بالإضافة إلى تحليل أسباب العجز في الموازنة العامة و الآثار السلبية الناتجة عن أساليب و أدوات المعالجة، ثم تحليل واقع عجز الموازنة العامة في الجزائر خاصة في ظل الأوضاع الراهنة، وصولا إلى معرفة دور الصكوك المالية الإسلامية كأفضل بديل متاح لتمويل العجز.

6- هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور كما يلي:

- ✍ المحور الأول: الإطار النظري للصكوك المالية الإسلامية.
- ✍ المحور الثاني: حدود الأساليب التقليدية في تمويل عجز الموازنة العامة.
- ✍ المحور الثالث: واقع عجز الموازنة العامة في الجزائر للفترة الحالية.
- ✍ المحور الرابع: أهمية الصكوك المالية الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة.

المحور الأول: الإطار النظري للصكوك المالية الإسلامية.

1- مفهوم الصكوك الإسلامية:¹ تعددت التعاريف المقدمة للصكوك الإسلامية، و من أبرزها ما يلي: تعرف على أنها: وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو نشاطا استثماريا خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك، وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من اجله. كما تعرف بأنها: تحويل الأصول المقبولة شرعا إلى صكوك مالية مفصولة الذمة المالية عن الجهة المنشئة لها، وقابلة للتداول في سوق مالية شريطة أن يكون محلها غالباً أعيانا، وذات آجال محددة بعائد غير محدد، ولكن غير خالي من المخاطر. تعمل الصكوك الإسلامية على توسعة النشاط التمويلي للمصارف الإسلامية، حيث يتم بواسطتها توزيع بعض الموجودات المنتجة للدخل مثل صكوك الإجارة، كما أنها تمكن المستثمرين من الدخول إلى المشاريع الكبيرة والإستراتيجية، والحصول على أرباح بطرق شرعية إضافةً إلى إمكانية تسهيلها بسهولة في السوق الثانوية.

2- خصائص الصكوك المالية الإسلامية:² تعد الصكوك الإسلامية ورقة مالية ذات خصائص تميزها عن غيرها من الأوراق المالية التقليدية وذلك لبعض المميزات السامية التي تتحلّى بها والناتجة عن الضابط الشرعية التي تحكمها، لكن هذا لا يعني اختلافها كليا عن الأوراق المالية التقليدية، وإنما يكمن الاختلاف في الجوهر والمبنى، وعليه سيتم إبراز الخصائص التي تنفرد بها الصكوك الإسلامية إلى جانب باقي الوظائف التي تشترك مع غيرها من الأدوات المالية التقليدية:

- الصكوك الإسلامية ورقة مالية مبنية على أسس وضوابط شرعية.

- الصكوك الإسلامية تمثل ملكية شائعة في الموجودات دون ملكية التصرف.
- الصكوك الإسلامية قائمة على مبدأ استحقاق الربح وتحمل الخسارة.
- تحمل أعباء الملكية.
- الصك ورقة مالية لإثبات الحق.
- انتفاء ضمان المضارب أو الوكيل أو الشريك.
- تصدر الصكوك الإسلامية عن جهة مالكة لأصول أو ترغب في تملكها.
- الصكوك الإسلامية أداة استثمارية ذات كفاءة.
- تصدر الصكوك الإسلامية بفئات متساوية القيمة وغير قابلة للتجزئة.
- تصدر الصكوك بأجال مختلفة ومتفاوتة.
- الصكوك الإسلامية قابلة للتداول من حيث المبدأ.

3- أطراف عملية إصدار الصكوك الإسلامية³: تتمثل مختلف أطراف عملية إصدار الصكوك الإسلامية في:

3-1- المصدر الأصلي: وهي الجهة أو الشركة المنشئة لمحفظة التوريق، ويطلق عليها اصطلاح البادئ أو المنشئ للتوريق، صاحب أو البائع الأول للأصول أو محفظة حقوق مالية تتبعها وتحصل على قيمتها نقدا. وقد يكون المصدر من القطاع الخاص كالبنوك والشركات المساهمة، أو من القطاع العام، أو القطاع الخيري.

3-2- الجهة المصدرة: أو ما يعرف بمدير الصكوك، وهو من يتولى إدارة الموجودات المملوكة لحملة الصكوك نيابة عنهم، وغالبا ما تكون هذه الشركة شركة ذات غرض خاص S.P.V تتولى عملية الإصدار، وتتخذ جميع الإجراءات اللازمة لعملية التصكيك مقابل أجر أو عمولة محددة في نشرة الإصدار، وتكون العلاقة بينها وبين حملة الصكوك قائمة على أساس الوكالة بأجر.

3-3- المستثمرون (حملة الصكوك): وهم الحائزون لوثائق الصكوك بمختلف أنواعها، والتي تمثل الموجودات سواء كانت هذه الموجودات أعيانا أو منافعا أو خدمات، أو خليطا من بعضها أو كلها.

3-4- أمين الإستثمار: وهو المؤسسة المالية الوسيطة التي تتولى حماية مصالح حملة الصكوك والإشراف على مدير الصكوك، كما يحتفظ بالوثائق والضمانات، وذلك على أساس عقد الوكالة بأجر تحدده نشرة الإصدار.

3-5- وكالات التصنيف العالمية: وهي وكالات متخصصة تقوم بإجراء تقييم لبيان مدى الجدارة الائتمانية والمالية للإصدارات المالية التي ستطرح في سوق رأس المال، وما تتمتع به من ضمانات وتحديد نسبة المخاطر التي تنطوي عليها.

4- أنواع الصكوك الإسلامية: تقسم الصكوك الإسلامية إلى عدة أنواع، حيث نجد:⁴

4-1- صكوك المضاربة: هي أوراق مالية تعرض للاكتتاب على أساس قيام الشركة المصدرة بإدارة العمل على أساس المضاربة فتتمثل عامل المضاربة (المستثمر) ويتمثل مالكو الصكوك أصحاب رأس المال، وتأخذ صكوك المضاربة العديد من الصور كصكوك المضاربة المطلقة، وصكوك المضاربة المقيدة، وصكوك المضاربة المستردة بالتدرج، وصكوك المضاربة القابلة للتحويل. المصدر لتلك الصكوك هو المضارب والمكتتبون فيها هم أصحاب المال وحصيلته الاكتتاب هي رأس مال المضاربة وبملك حملة الصكوك موجودات المضاربة والحصة المتفق عليها من الربح لأرباب المال، ويتحملون الخسارة إن وقعت.

ويجوز تداول صكوك المضاربة بعد غلق باب الاكتتاب وتخصيص الصكوك وبدء النشاط في الأعيان والمنافع أما قبل بدء النشاط فتراعى ضوابط التصرف في النقود، وفي حال بيع الموجودات بثمن مؤجل فتراعى ضوابط بيع الدين.

4-2- صكوك المشاركة: وهي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب في إنشاء مشروع استثماري، ويصبح موجودات المشروع ملكا لحملة الصكوك وتدار الصكوك على أساس عقد المشاركة بتعيين أحد الشركات لإدارتها بصيغة الوكالة بالاستثمار.

لصكوك المشاركة العديد من الأنواع كصكوك المشاركة المستمرة والمؤقتة وصكوك المشاركة في مشروع معين والإدارة لمصدرها وصكوك المشاركة في مشروع معين تكون الإدارة لجهة أخرى. المصدر لهذه الصكوك هو طالب المشاركة معه في مشروع معين والمكتتبون هم الشركات في عقد المشاركة، وحصيلة الاكتتاب هي حصة المكتتبين في رأسمال المشاركة، ويملك حملة الصكوك موجودات الشركة بربحها وخسارتها، كما تتحدد آجال صكوك المشاركة بالمدة المحددة للمشروع محل عقد المشاركة، ويستحق حملة صكوك المشاركة حصة من أرباحها بنسبة ما يملكون من صكوك، وتوزع الخسارة عليهم بنسبة مساهمتهم.

4-3- صكوك المراجعة: هي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة ما وتصبح هذه السلعة مملوكة لحملة الصكوك، والهدف من إصدار صكوك المراجعة هو تمويل عقد بيع بضاعة معينة كالمعدات والأجهزة فتقوم المؤسسة المالية بتوقيعه مع المشتري نيابة عن حملة الصكوك وتستخدم المؤسسات المالية حصيلة الصكوك في تملك البضاعة وقبضها قبل بيعها. والمصدر لصكوك المراجعة هو البائع لبضاعة المراجعة والمكتتبون فيها هم المشترون لهذه البضاعة وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة شراء البضاعة ويملك حملة الصكوك سلعة المراجعة بمجرد شراء شركة الصكوك لهذه السلعة مراجعة وهم بذلك يستحقون ثمن بيعها، ويجب أن تكون بضاعة المراجعة في ملك وحيازة مدير الإصدار، بصفته وكيلا عن حملة الصكوك من تاريخ شرائها وقبضها من بائعها الأول وحتى تاريخ تسليمها لمشتريها مراجعة يكون ربح حملة الصكوك هو الفرق بين ثمن شراء بضاعة المراجعة ودفع مصروفاتها نقدا وثنم بيعها للمشتري مراجعة على أقساط مؤجلة، ويجوز تداول صكوك المراجعة بعد غلق باب الاكتتاب وشراء البضاعة وحتى تاريخ تسليمها للمشتري مقابل ثمن مؤجل أو يدفع على أقسام ويخضع لقيود التصرف في الديون بعد تسليم البضاعة للمشتري وحتى قبض الثمن المؤجل وتصفية العملية.

4-4- صكوك الاستصناع: هي صكوك تطرح لجمع مبلغ لإنشاء مبنى أو صناعة معدات مطلوبة من مؤسسة معينة بمبلغ يزيد عن المبلغ اللازم لصناعتها وحقوق حملة الصكوك تمثل فيما دفعوه ثمن هذه الصكوك إضافة إلى الربح الذي يمثل الفرق بين تكلفة الصناعة وثنم البيع. فالمصدر لصكوك الاستصناع هو البائع والمكتتبون فيها هم المشترون للعين المراد بيعها، وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة المشروع ويملك حملة الصكوك ما يتم صنعه ويستحقون ثمن بيع العين المصنوعة في الاستصناع الموازي إن وجد وتتحدد آجال صكوك الاستصناع بالمدة اللازمة لتصنيع العين المبيعة استصناعا وقبض الثمن وتوزيعه على حملة الصكوك.

4-5- صكوك السلم: تمثل ملكية شائعة في رأسمال السلم لتمويل شراء سلع يتم استلامها في المستقبل ثم تسوق على العملاء ويكون العائد على الصكوك هو الربح الناتج عن البيع ولا يتم تداول هذه الصكوك إلا بعد أن يتحول رأس المال إلى سلع، وذلك بعد استلامها وقبل بيعها وتمثل الصكوك حينها ملكية شائعة في هذه السلع، وتعتبر صكوك السلم أداة متميزة لجذب الموارد المالية للحكومات والشركات والأفراد الذين يعملون في إنتاج زراعي أو صناعي أو تجاري، فمن ثمن بيع بضاعة آجلة يستطيع المنتج أن يمول عمليات الإنتاج.

4-6- صكوك الإجارة: هي عبارة عن وثائق متساوية القيمة تمثل حصة شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات في مشروع استثماري يدر دخلا والغرض منها تحويل الأعيان والمنافع والخدمات التي يتعلق بها عقد الإجارة إلى أوراق مالية صكوك قابلة

للتداول في الأسواق الثانوية.

وتعتبر صكوك الإجارة صكوك ملكية شائعة في أعيان مؤجرة مملوكة للمالكي الصكوك، ويتم توزيع عائد الإجارة على الملاك حسب حصص ملكيتهم وهي قابلة للتداول وتقدر قيمتها حسب قيمتها السوقية كما تمثل صكوك الإجارة حصة مشاعة في ملكية أصول متاحة للاستثمار وهي أشهر أنواع الصكوك انتشاراً، وتتميز صكوك الإجارة بصلاحياتها للوسائط المالية لتمويل العديد من المشروعات كما تتمتع بمرونة على مستوى الإصدار أو على مستوى التداول وتوفر للمؤجر إيرادات ثابتة وشبه مستقر.

4-7- صكوك المزارعة: وتحمل هذه الصكوك قيمة متساوية يصدرها مالك الأرض الزراعية بغرض تمويل التكاليف الزراعية بموجب عقد المزارعة ويتشارك حملتها في المحاصيل المنتجة بحسب الاتفاق المذكور.

المصدر لهذه الصكوك هو صاحب الأرض مالكة أو مالك منافعها والمكتتبون فيها هم المزارعون في عقد المزارعة، وحصيلة الاكتتاب هي تكاليف الزراعة. وقد يكون المصدر هو (المزارع) صاحب العمل والمكتتبون هم أصحاب الأرض (المستثمرون الذين اشترت الأرض بحصيلة اكتتابهم) ويملك حملة الصكوك الحصة المتفق عليها مما تنتجه الأرض.

4-8- صكوك المساقاة: وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح حملة الصكوك حصة من المحصول وفق ما حدده العقد، وصكوك المساقاة يصدرها مالك الأشجار محل التعاقد من أجل تمويل عملايت السقي والرعاية ويتشارك حملتها في المحاصيل المنتجة بموجب عقد المساقاة. المصدر لهذه الصكوك هو صاحب الأرض مالكة أو مالك منافعها التي فيها الشجر، والمكتتبون فيها هم المساقون في عقد المساقاة وحصيلة الاكتتاب هي تكاليف العناية بالشجر، وقد يكون المصدر هو المساقى صاحب العمل والمكتتبون هم أصحاب الأرض المستثمرون الذي سقيت الأرضي بحصيلة اكتتابهم ويستحق حملة الصكوك الحصة المتفق عليها مما تنتجه الأشجار.

المحور الثاني: حدود الأساليب التقليدية في تمويل عجز الموازنة العامة.

1- مفهوم عجز الموازنة العامة:

يمكن تعريف الموازنة العامة على أنها: "تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها خلال سنة مالية مقبلة، تعدده أجهزة الحكومة، و تتمده السلطة التشريعية بإصدار ما يسمى بنظام الميزانية، الذي يميز لهذه الأجهزة تنفيذ الميزانية بجانبها التحصيلي والإنفاقي".⁵

أما عجز الموازنة العامة فيعرف بأنه: "انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة أي زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة".⁶

2- أسباب عجز الموازنة العامة: هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى الوقوع في عجز الموازنة العامة و لعل أبرزها سببين رئيسيين يرجع أحدهما إلى انخفاض الإيرادات العامة و الآخر إلى تزايد النفقات العامة.

2-1- انخفاض الإيرادات العامة:⁷ من أهم العوامل التي تؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة ما يلي:

2-1-1- ضعف الجهد الضريبي: يقاس الجهد الضريبي بنسبة حصيلة الضرائب بمختلف أنواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي، و تتسم الدول النامية بانخفاض هذه النسبة و ذلك بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد وانخفاض الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة وتوسع نطاق الاقتصاد غير الرسمي وكل هذه الأسباب تؤثر بشكل كبير على الجهد الضريبي.

2-1-2- جمود النظام الضريبي: الكثير من الأنظمة الضريبية في الدول النامية لم تتطور منذ الحقبة الاستعمارية، سواء من حيث أنواع الضرائب المفروضة أو من حيث معدلاتها بطرق رها و تحصيلها، و في كثير من الحالات لا تستجيب النظم الضريبية

إلى زيادة الإيرادات مع زيادة الدخل القومي، كما أن أنظمة الضرائب مليئة بالاستثناءات و مثقلة بالتعقيدات التي لا لزوم لها، مما يضعف حصيلتها.

2-1-3- ظاهرة المتأخرات المالية: و يقصد به التأخر في تحصيل الضريبة في مواعيدها المقررة قانونا ويرجع ذلك للكثير من الأسباب لعل من أبرزها الإهمال الكبير من العمال المختصين بتحصيل الضرائب وضعف الإمكانيات وكثرة التعقيدات الموجودة في التشريعات الضريبية وغيرها.

2-1-4- تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام: تعاني الكثير من الدول النامية من عدم استقرار إيراداتها المالية جراء اعتماد على صادراتها من المواد الخام، فتدهور الأسعار العالمية للمواد الخام جراء الأوضاع الاقتصادية العالمية غير المستقرة يؤثر وينعكس بشكل سلبي على الموارد المالية لهذه الدول، إما بشكل مباشر حينما تكون هي المالكة لمصادر إنتاج هذه الموارد، أو بشكل غير مباشر حينما تقل حصيلة الضرائب المفروضة على أرباح الشركات العاملة في إنتاج و تصدير هذه المواد.

2-2- زيادة النفقات العامة: هناك العديد من العوامل الأساسية التي تؤثر على زيادة النفقات العامة و فيما يلي أبرزها:⁸
- الزيادة الطبيعية في عدد السكان و ما يترتب على ذلك من مسؤوليات على الدولة تجاه المجتمع من توفير الحاجات الأساسية للمواطنين و إقامة المشاريع و المرافق العامة.
- زيادة الأعباء الدفاعية و الأمنية بسبب الحروب و التهديدات الخارجية و ما يصاحب ذلك من الارتفاع المتواصل في تكاليف التسليح .

-تزايد أعباء خدمة الدين العام الداخلي والخارجي المستخدم لتمويل العجز في الموازنة.
-الظروف الطارئة كالكوارث الطبيعية من فيضانات وزلازل وغيرها.
-الإنفاق التبذيري والترف من ذوي النفوذ والسلطة والجاه وكبار المسؤولين.

3- أساليب علاج عجز الموازنة العامة: و من أهم هذه الأساليب نجد من بينها:
3-1-1- ترشيد الإنفاق العام:⁹ و يقصد به تحقيق أكبر نفع للأفراد بواسطة زيادة كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن. و من أهم المجالات التي تخصها عملية ترشيد الإنفاق العام ما يلي:

3-1-1-1- ترشيد الرواتب والأجور: و ذلك من خلال إلغاء الوظائف الشاغرة، إعادة توزيع الموظفين والوظائف بين الأجهزة الحكومية والإدارات على حسب الحاجة، الاستعانة بالآلات والأجهزة الحديثة والتي من شأنها التقليل من عدد العاملين، تخفيض أعداد و رواتب و أجور العاملين و الموظفين في الإدارات الحكومية.

3-1-1-2- ترشيد النفقات الاستثمارية: من خلال القيام بإنجاز المشاريع الرئيسية والهامة جدا وتأجيل إنجاز المشاريع الأقل أهمية، تقديم الأولوية للمشاريع المنخفضة التكاليف التي تدر عائدا مالي، القيام بإجراء دراسات دورية للبرامج والمشاريع الحكومية وإعادة النظر فيها على ضوء نتائج الدراسات وتقييمها، تعزيز الرقابة المالية على عمليات الصرف خصوصا ما يتعلق بالتكاليف والمشتريات.

3-1-1-3- ترشيد النفقات التشغيلية: من خلال الاستغناء عن المباني المؤجرة للأجهزة الحكومية والتي تكون غير هامة للأعمال الأساسية للدولة، رفع المدة الزمنية لاستعمال الأجهزة والأثاث والسيارات لأقصى مدة ممكنة بواسطة توفير الصيانة اللازمة لها والحفاظة عليها، القيام بتخفيض نفقات إقامة المعارض الدولية والمشاركة فيها، تخفيض إنجارات المباني التي تستأجرها الدولة.

و من أجل نجاح برنامج ترشيد الإنفاق العام لابد من الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعايير أهمها:

❖ الابتعاد عن الإسراف والتبذير و الذي يعتبر من الأسباب الرئيسية لتزايد الإنفاق العام، ويظهر لنا ذلك عندما لا يتعادل نفع الإنفاق العام مع المبالغ المصروفة عليه.

❖ تحديد حجم أمثل للنفقات العامة يتماشى مع تحقيق أهداف المجتمع.

❖ فرض رقابة على الإنفاق العام و الذي يعتبر من أهم العناصر الفعالة في عملية ترشيد الإنفاق العام، لذلك نجد أن هذه العملية مطبقة في كل الدولة وتقوم به العديد من الأطراف من أجل السهر على صرف النفقات العامة في أوجهها بشكل يضمن تحقيق أقصى نفع عام.

3-2-2- تخفيض الإنفاق العام: من أهم السياسات التي ترمي لتخفيض الإنفاق العام من أجل علاج عجز الموازنة العامة ما يلي:¹⁰

3-2-1- تخفيض النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي: و يتمثل ذلك في كل ما له علاقة بدعم أسعار السلع التموينية الضرورية.

3-2-2- التخلص من الدعم الاقتصادي: يعتبر وجود مؤسسات اقتصادية تابعة للدولة وتحقيقها لخسائر كبيرة ومنتالية من أبرز الأسباب الرئيسية لتفاقم عجز الموازنة نظرا للنفقات الموجهة لها، لذلك لابد من التخلص من دعم هذه المؤسسات من خلال بيعها للقطاع الخاص أو إعادة هيكلتها.

3-2-3- الضغط على النفقات الموجهة للصحة والتعليم: و ذلك بالتوقف عن التوسع في بناء المستشفيات والمدارس العامة و إفساح المجال أمام القطاع الخاص كي يستثمر في هذا القطاع.

3-2-4- تغيير سياسة الدولة تجاه التوظيف: بأن ترفع الدولة يدها تدريجيا عن الالتزام بتوظيف الخريجين الجدد من الجامعات و المعاهد، من أجل تخفيض بند الأجور و المرتبات في الموازنة العامة، حتى و لو انجر على ذلك زيادة في معدلات البطالة.

3-3- الإصدار النقدي:¹¹ يرتبط الإصدار النقدي لدى العامة بفكرة طبع نقود جديدة، و يسمى كذلك بالتمويل التضخمي، ويتم استخدامه من قبل الدول خاصة النامية، نتيجة نقص في حصيلة الضرائب بحكم محدودية الدخل، و محدودية النشاطات الاقتصادية و التي بدورها تحدد القدرة على تحصيل الإيرادات الضريبية، بالإضافة على محدودية قدرتها على الاقتراض الداخلي والخارجي. إن عملية إصدار النقدي تمثل دينا على الاقتصاد القومي، لان وحدة النقد الجديدة هذه تعبر عن قوة شرائية، تفقد قيمتها إن لم تجد سلعا و خدمات يطرحها الإنتاج القومي، و بذلك فهي تمثل دينا ينبغي الوفاء به من خلال دعم القدرة الإنتاجية للمجتمع قبل التفكير في أمر تغذية الدورة النقدية فيه بأي إصدار نقدي جديد، و إلا تحقق الاتجاه العكسي، و هذا يعرض الاقتصاد لخطر التضخم.

و تجدر الإشارة إلى أن الإفراط في الإصدار النقدي يؤدي إلى آثار اقتصادية و اجتماعية أهمها:

❖ يضر ارتفاع الأسعار بأصحاب الدخل الثابتة و بالتالي انخفاض مستويات المعيشة.

❖ يؤدي التضخم إلى تأثير سلبي على نوعية الاستثمارات و ارتفاع تكاليفها.

❖ يؤدي التضخم إلى عجز في الميزان التجاري و عليه فإن عملية الإصدار النقدي سلاحا ذا حدين.

3-4- الضرائب:¹² تعتبر السياسة الضريبية من أهم الأدوات التي تستخدمها الدول لتمويل عجز الموازنة العامة وذلك سواء برفع نسب ضرائب معينة أو استحداث أنواع جديدة من الضرائب، ولأن الضريبة تعتبر سلاح ذو حدين لذا لا بد أن تقوم السياسة الضريبية على أسس علمية من أجل تحديد الإمكانيات الضريبية والتي بإمكانها أن تكون دعما للإيرادات من أجل مواجهة عجز الموازنة العامة و عليه يجب مراعاة الاعتبارات التالية :

- ✍ تحقق العدالة الاجتماعية والتي تستدعي ضرورة تناسب العبء الضريبي مع القدرة على الدفع.
- ✍ المرونة التي تعتبر ضرورة لتحريك الحصيلة الضريبية في اتجاه يوافق دائما زيادة الدخل والنتائج.

3-5- التمويل بالدين:¹³ و هو عبارة عن استخدام أموال مقترضة (اقتراض حكومي) لتمويل العجز، و أولئك الذين يقرضون الأموال للحكومة لغرض تمويل العجز عادة ما يقومون بذلك بحض إرادتهم مع التزام الحكومة برد المبالغ المقترضة مع الفائدة في تاريخ المحدد، و قد تكون هذه الديون داخلية أو خارجية.

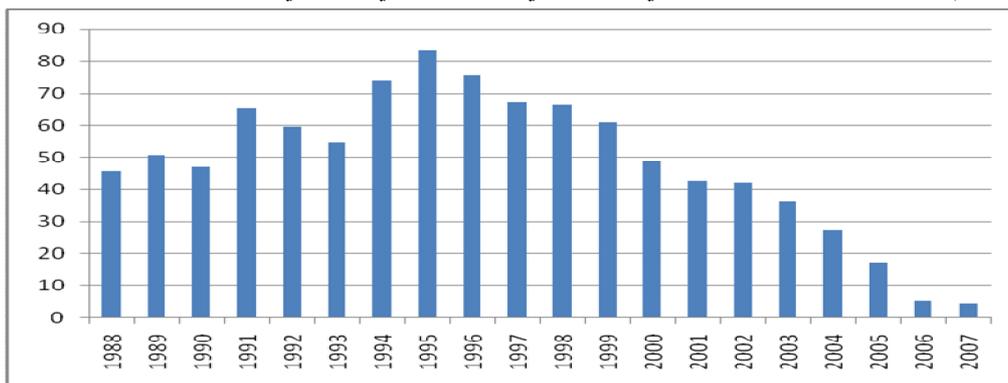
3-5-1- التمويل المحلي: عن طريق إصدار سندات حكومية و بيعها للقطاع الخاص، مقابل حصول الحكومة على السيولة التي تستخدمها في تغطية العجز، و هذا النوع من التمويل ليست له آثار تضخمية، و ذلك لان بيع هذه السندات يؤدي إلى تحويل جزء من الدخل لدى القطاع الخاص إلى الدولة، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري للقطاع الخاص بقدر ما لمشتريات هذا القطاع من تلك السندات، حتى لو قامت الدولة بإنفاق قيمة هذه السندات فإن الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني لن يرتفع بل يقابلها انخفاض في الطلب الكلي من قبل القطاع الخاص مما يعني عدم حدوث ارتفاع في المستوى الأسعار.

و تتوقف فعالية هذه الوسيلة على توافر الأسواق المالية المتطورة، بالإضافة إلى توفر ثقة القطاع الخاص و الأفراد في هذه السندات الحكومية، إلا أنه أن أغلب هذه الشروط غير متوفرة في الدول النامية و منها الجزائر.

3-5-2- التمويل الخارجي: إن عدم كفاية المدخرات الوطنية و قلة مصادر التمويل المحلية، يجعل الدولة إلى الاقتراض الخارجي سواء من حكومات أجنبية أو المنظمات الدولية، و هذا النوع من التمويل للعجز يمكن أن يكون في شكل المنح أو القروض الميسرة أو التفضيلية، و الاقتراض التجاري، و الدول التي اعتمدت على هذا النوع من الطرق نجم عنها كثير من الآثار السلبية كتصاعد حجم الدين الخارجي و تصاعد أعباء خدمته، بالإضافة إلى كلفة سياسية و متمثلة في مجموعة الشروط المالية و النقدية التي تشترطها الدول أو المؤسسات المقدمة للقرض على الدول المقترضة.

و كمثل على ذلك نجد أن الجزائر قد عانت من الآثار السلبية الناتجة عن أزمة المديونية الخارجية التي تعرضت لها مع نهاية الثمانينات و بداية التسعينات، و هو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): أرصدة الدين الخارجي من إجمالي الدخل القومي (%) في الجزائر للفترة 1988-2007



المصدر: مجموعة البنك الدولي، على الموقع التالي: (http://www.albankaldawli.org, consulté le(01/06/2018)

يمثل الشكل السابق تطور أرصدة الدين الخارجي من إجمالي الدخل القومي في الجزائر للفترة 1988-2007 حيث بلغت نسبة الدين الخارجي من إجمالي الدخل القومي أعلى نسبة لها في سنة 1995 و التي قدرت بـ 83.51% و هي نسبة عالية جدا.

و قد نتج عن تفاقم أعباء الدين الخارجي في الجزائر عدة آثار سلبية من بينها ما يلي:

زيادة في العجز المالي مع ندرة في النقد الأجنبي و هذا ما أدى بدوره إلى مزيد من الضغوط على الاحتياطات الدولية و هبوطها إلى مستويات حرجة حيث انخفضت نسبة الاحتياطات إلى إجمالي الدين إلى حدود 12.6% سنة 1992 بعد أن كانت تمثل 36.5% سنة 1980.¹⁴

تفاقم مشكلة البطالة حيث كانت في اتجاه تصاعدي واضح إذ تراوحت معدلاتها ما بين 21% و 29% خلال التسعينات و هي الحقبة التي شهدت ارتفاع الدين الخارجي، و هو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01) :

تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1990-1999

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل البطالة (%)	19.76	21.9	24.2	23.57	24.36	28.10	27.49	27.96	28.02	29.94

المصدر: بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.

زيادة حدة الفقر و الحرمان في أوساط المجتمع، حيث ارتفع معدل الفقر من 8% سنة 1988 إلى 20% في منتصف التسعينات ليصل إلى حوالي 30% في نهاية التسعينات.¹⁵

لم تقف خطورة تفاقم الدين الخارجي عند الحدود الاقتصادية و الاجتماعية بل تعدته إلى تعريض حرية القرار السياسي إلى مزيد من الضغوطات و التدخل الأجنبي و هو ما يمس بالسيادة الوطنية للجزائر.¹⁶

المحور الثالث: واقع عجز الموازنة العامة في الجزائر للفترة الحالية.

تعتبر سنة 2008 سنة محورية انتقلت فيها الموازنة العامة من الفائض إلى العجز و استمر هذا العجز إلى يومنا هذا، و الجدول التالي يوضح تطور أرصدة الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2012- نوفمبر 2017:

جدول رقم (02) :

أرصدة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2012- نوفمبر 2017) الوحدة: مليون دج

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	نوفمبر 2017
رصيد الموازنة العامة	-3 246 197	-2 205 945	-3 185 994	-3 172 340	-2 485 785	-1 419 694

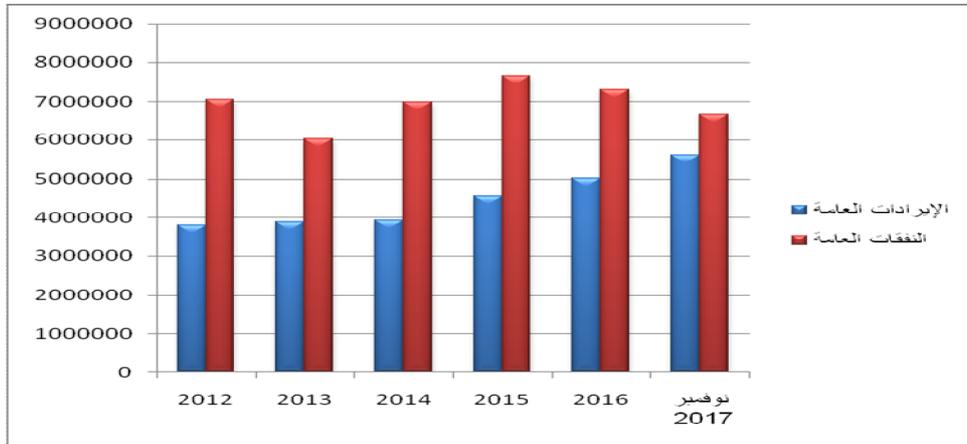
Source : Ministère de finances, sur le site : <http://www.mf.gov.dz>, consulté le : (01/06/2018)

يتضح من الجدول السابق ازدياد العجز في الموازنة العامة للجزائر منذ سنة 2014 حيث وصل إلى **3 185 994** مليون دج بعد أن كان **2 205 945** - مليون دج سنة 2013، و يعود السبب في ذلك إلى تدهور أسعار النفط العالمية منذ جوان 2014 حيث فقد البرميل أكثر من 50 % من سعره، و بما أن الجباية البترولية تساهم بما يقارب ب 60 % من الجباية العامة في الجزائر فقد ساهم ذلك في انخفاض حصيلة الإيرادات العامة ما أدى إلى حدوث العجز في الموازنة العامة.

سجل العجز في الموازنة العامة انخفاض بطيء منذ سنة 2015 إلى نوفمبر 2017 حيث وصل إلى **1 419 694** - مليون دج نهاية 2017. و من أجل معرفة أسباب هذا العجز لابد من تحليل تطور النفقات العامة و الإيرادات العامة في تلك الفترة، و ذلك من خلال استعراض الشكل التالي:

الشكل رقم (02) :

تطور حجم الإيرادات العامة و النفقات العامة في الجزائر للفترة 2012- نوفمبر 2017



المصدر: من إعداد الباحثان بناء على:

Ministère de finances, sur le site : <http://www.mf.gov.dz>, consulté le : (01/06/2018)

يتضح من خلال الشكل السابق انخفاض في حجم النفقات العامة منذ سنة 2015 أين كانت تمثل **7 656 331** مليون دج وصولاً إلى **6 662 079** مليون دج في نوفمبر 2017، و هذا بسبب توجه الدولة لسياسة انكماشية تهدف إلى ترشيد الإنفاق.

أما فيما يخص الإيرادات العامة فيلاحظ ارتفاعها (من **4 552 542** مليون دج سنة 2015 إلى **5 612 048** مليون دج في نوفمبر 2017) رغم استمرار أزمة النفط التي نتج عنها انخفاض في الجباية البترولية، و يعود سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع الجباية العادية من **2 091 456** مليون دج سنة 2015 إلى **2 433 607** مليون دج في نوفمبر 2017، و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (03) : تطور عناصر الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2012- نوفمبر 2017)

الوحدة: مليون دج

السنوات البيان	2012	2013	2014	2015	2016	نوفمبر 2017
جباية بترولية	1 519 040	1 615 900	1 577 730	1 722 940	1 682 550	1 931 484
جباية عادية	1 908 576	2 031 019	2 091 456	2 288 750	2 482 208	2 433 607
إيرادات عادية أخرى	376 414	248 396	258 562	540 852	846 823	1 246 957
الإيرادات العامة	030 804 3	315 895 3	748 927 3	542 552 4	581 011 5	048 612 5

Source : Ministère de finances, sur le site : <http://www.mf.gov.dz>, consulté le : (01/06/2018)

حيث و تعويضا للنقص في الإيرادات العامة الذي تسببت فيه الجباية البترولية، لجأت الدولة إلى البحث عن مصادر تمويل بديلة لتغطية عجز الموازنة العامة و ذلك من خلال الرفع من الضرائب و الرسوم و غيرها، كالرسم على القيمة المضافة الذي أصبح منذ جانفي 2017 يمثل 19% بدلا من 17% المعدل العادي، و 9% بدلا من 7% المعدل المنخفض. كما لم تكتفي الدولة برفع الضرائب و الرسوم فحسب بل تعدته إلى إطلاق تجرتي السندات الحكومية و الصكوك المالية الإسلامية لما لهما من مزايا عديدة في تمويل العجز.

المحور الرابع: أهمية الصكوك المالية الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة.

أثبتت الأساليب التقليدية فشلها في تمويل عجز الموازنة، من خلال تأزمها لمشكلة العجز نتيجة الآثار الجانبية لهذه الأساليب على غرار التضخم و المساس بسيادة الدولة، وفي إطار البحث عن الحلول قدّمت الهندسة المالية الإسلامية ما يصطلح عليه بالصكوك المالية الإسلامية، والتي اعتبرت البديل المناسب بسبب ما توفره من مزايا عديدة للمتعاملين في حقلها، و التي يمكن تقسيمها كما يلي:

- 1- أهمية الصكوك بالنسبة للمصدر الأصلي:**¹⁷ تتمثل أهمية الصكوك بالنسبة للمصدر الأصلي في النقاط التالية:
 - تساعد عمليات التصكيك في الموازنة بين مصادر الأموال واستخداماتها بما يساهم في تقليل مخاطر عدم التماثل بين اجال الموارد واستخداماتها.
 - يضاعف التصكيك من قدرة المنشآت علي إنشاء الأموال اي تحريرها لتأمين السيولة اللازمة لتمويل احتياجاتها المختلفة .
 - بالإضافة لتنويع مصادر التمويل متعدد الآجال و المكتملة للمصادر التقليدية وبالذات للمنشآت التي لا تستطيع الوصول مباشرة لسوق المال.
 - يساعد التصكيك في تحسين نسبة كفاية رأس المال لانه عبارة عن عمليات خارجة الميزانية.
 - يتيح التصكيك للمصارف و سائر المؤسسات المالية و غير المالية الأخرى إمكانية منح التمويل والتسهيلات ثم تحريكها واستبعادها من ميزانيتها العمومية خلال فترة قصيرة، وبالتالي فانه يغنيها عن تكوين مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها.
 - يعتبر التصكيك وسيلة جيدة لادارة المخاطر الائتمانية بالبنوك والمؤسسات المختلفة وذلك بسبب أن الأصل محل التصكيك مخاطره محددة بينما تكون المخاطر أكبر بالنسبة لنفس الأصل إذا كان موجودا ضمن خارطة أصول المنشأة كلها.
 - يزيد التصكيك من قدرة المنشأة علي زيادة نشاطها دون الحاجة إلى زيادة رأسمالها.

- يساعد التصكيك في تحسين ربحية المؤسسات المالية والشركات ومراكزها المالية وذلك لان عمليات التصكيك تعتبر عمليات خارج الميزانية ولا تحتاج لتكلفة كبيرة في تمويلها وادارتها كما انه يؤدي إلى تحسين النسب المالية للمصدر.

2- أهمية الصكوك الإسلامية بالنسبة للمستثمرين:¹⁸ تتمثل أهمية الصكوك من وجهة نظر المستثمرين في النقاط التالية:

- يتيح التصكيك أداة قليلة التكلفة مقارنة بالاقتراض المصرفي، وذلك بسبب قلة الوسطاء والمخاطر المرتبطة بالصك المصدر.
- يتميز الصك بأنه غير مرتبط بالتصنيف الائتماني لمصدره، حيث تتمتع الصكوك بصفة عامة بتصنيف ائتماني عالي نتيجة دعمها بتدفقات نقدية (مالية) محددة عبر هياكل داخلية معرفة بدقة، إضافة للمساندة الخارجية بفعل خدمات التحسين الائتماني، وهذا قد لا يتوفر للسندات التي تصدرها منشآت الأعمال الأخرى، بالإضافة إلى أن البيع الفعلي للأصل من المنشأة المصدرة إلى الشركة ذات الغرض الخاص (SPV) في هيكل عملية التصكيك يتضمن أن المنشأة المصدرة ليس لها الحق قانونا في الرجوع لاستخدام التدفقات النقدية المتوقعة للأصل محل التصكيك، فالصكوك تتميز بدرجة أمان عالية، وبانخفاض مخاطرها.
- تدر الصكوك الإسلامية على أصحابها (حملتها) عوائد أكبر مقارنة بغيرها من الاستثمارات المالية الأخرى.
- إمكانية التنويع بالتدفقات المالية للصكوك الإسلامية.

- تعتبر الصكوك بمثابة فرصا استثمارية متنوعة قطاعيا، جغرافيا، ومن حيث الآجال للأفراد والمؤسسات والحكومات حيث تمكنهم من إدارة سيولتهم بصورة مرحة. فبالنسبة للمصارف الإسلامية مثلا تلعب الصكوك الإسلامية دورا هاما في حل مشكلة السيولة في تلك المصارف، فإذا كانت تعاني نقص السيولة قامت بإصدار الصكوك- وهذا ما رأيناه فيما سبق-، أما الشق الثاني من مشكلة السيولة والمتمثل في فائض السيولة فإن الصكوك الإسلامية تمثل بديلا مناسباً توظف فيه المصارف الإسلامية فوائضها المالية، وفي نفس الوقت تبقى إمكانية تسيلها قائمة وبأقل تكلفة، حيث أن المصارف الإسلامية لا تستطيع توظيف فائض السيولة لديها بتقديم القروض البنينة لمدة قصيرة مثلما هو الحال بالنسبة للمصارف التقليدية، لأنه كما هو معلوم فإن القروض بفوائد لا تجوز أخذها ولا عطاءها، كما لا تستطيع أيضا توظيف الفوائض في السوق النقدية لأن أدوات هذه السوق قائمة على الفائدة المحرمة شرعا.

- تقدم الصكوك قناة جيدة للمستثمرين الراغبين في استثمار فوائض أموالهم ويرغبون في أن يستردوا أموالهم بسهولة عند الحاجة إليها، لأن هذه الصكوك من المفترض أن تكون متداولة في السوق الثانوية، فعندما يحتاج المستثمر إلى أمواله المستثمرة أو جزء منها يتمكن من بيع ما يملكه من صكوك أو جزء منها، ويحصل على ثمنها الذي يمثل الأصل والربح جميعا، إن كان المشروع حقق ربحا طيبا.

- للصكوك الإسلامية دور في إدارة مخاطر المؤسسات المالية الإسلامية، فإذا كانت المصارف والمؤسسات المالية التقليدية قد ابتكرت أدوات ووسائل للحد من المشاكل التي تواجهها، ومن تلك الأدوات المشتقات المالية، غير أن اختلاف طبيعة عمل المصارف الإسلامية ومخاطرها عن المصارف التقليدية يتطلب منها إيجاد أدوات للتحوط ضد تلك المخاطر تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتلائم طبيعة عمل تلك المصارف، خاصة إذا علمنا أن المشتقات المالية التقليدية لا يمكن للمصارف الإسلامية التعامل بها لانطوائها مخالفات شرعية واضحة، وعليه تكون الصكوك الإسلامية من أهم الأدوات الملائمة للتحوط ضد مخاطر المصارف الإسلامية، وذلك لما تتيحه من إمكانية تنويع الاستثمارات، مما يعني تنويع المخاطر، بالإضافة إلى ذلك تسمح تلك الصكوك بتشكيل حافظة استثمارية تناسب رغبات المستثمرين، مما ينتج عنه تفادي التركيز الشديد في التمويل قصير الأجل الذي يميز استثمارات البنوك الإسلامية عمليا، والذي يعتبر ظاهرة غير صحية من وجهة النظر القائلة بتوزيع المخاطر.

3- أهمية التصكيك بالنسبة للاقتصاد الكلي:¹⁹ تتمثل أهمية الصكوك بالنسبة للاقتصاد الكلي في النقاط التالية:

- تزيد عمليات التصكيك من درجة تعميق السوق المالية بالبلاد (وجود عدة بدائل للمستثمرين من الأوراق المالية).

- تساعد عملية التصكيك في نمو الناتج المحلي الإجمالي دون الحاجة إلى استثمارات إضافية.
- تساعد عمليات التصكيك في تقليل درجة سيطرة الجهاز المصرفي كمزود وحيد للتمويل.
- إن انتشار صناعة التصكيك من شأنه أن يوفر مساحة لقيام مؤسسات ترفد هذه الصناعة بالمدخلات الأساسية لها وبالتالي تقوي بنيتها التحتية. من هذه المؤسسات قيام الشركات ذات الطبيعة الخاصة SPV، وكالات التصنيف Raring Agency، خدمات المحاسبة والمراجعة والرقابة الشرعية، بالإضافة إلى خدمات بنوك الاستثمار وغيرها من الجهات ذات الصلة بنشاط التصكيك.
- مساندة التغيرات الدولية الحاصلة في سوق التمويل بغرض إرضاء المستثمر المحلي بدلا عن انتقاله لاستهلاك هذه الخدمات في الخارج وتأثير ذلك علي ميزان العمليات الراسمالية.
- إتاحة فرص هائلة لسداد العجز في موازنة الدولة الاتحادية أو الولائية بتوفيره لموارد حقيقية غير مؤثرة سلبا علي المستوي العام للأسعار، وبالتالي تمكينها من تمويل مشروعات التنمية الأساسية بصورة غير مكلفة.
- من شأن عمليات التصكيك أن تبرر تبني الدول لسياسات نقدية اقل تقييدا للائتمان بسبب حقيقة مصادر تمويلها، وبالتالي فان السياسات التوسعية تعطي ثقة أكبر في مناخ الاستثمار بالبلاد.
- من شأن الاستخدام المكثف لعمليات التصكيك وضع أسس البنية التحتية لجعل الاقتصاد المعين مركزا ماليا مرموقا وبأدوات أكثر جاذبية.

الخاتمة (النتائج و التوصيات):

- 1- نتائج الدراسة: تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:
 - ☞ يؤدي تمويل العجز عن طريق إصدار أدوات الدين العام (السندات وأذون الخزانة) إلى انخفاض السيولة المالية لدى القطاع الخاص والتأثير سلباً على الاستثمار، ومن ثم يشكل هذا النوع من الاقتراض ضغوط المزاحمة للاستثمار الخاص.
 - ☞ قد يتحول الاقتراض الخارجي من أجل تمويل عجز الموازنة العامة إلى عبء، إذا استمر العجز وتراكم الدين الخارجي، إذ ستساهم أعباء خدمة الدين في زيادة فجوة العجز و استثماريته بالإضافة إلى ما يتبعه من خضوع الدولة لمطالب الدائنين و شروط المنظمات الدولية كئمن لإعادة جدولة الديون.
 - ☞ ساهمت الأزمة الحالية لأسعار النفط في تفاقم مشكلة العجز في الموازنة العامة للجزائر، الأمر الذي أجبر السلطات على ضرورة التفكير بجدية في مصادر أخرى للتمويل تتجاوز النقص الذي يعتري أساليب التمويل التقليدية.
 - ☞ أثبتت الصكوك المالية الإسلامية جدارتها في تخفيف أعباء الموازنة العامة نظرا لما تحققه من العديد من المزايا لجميع المتعاملين في حقلها و ما تحظى به من قبول في المجتمعات الإسلامية.

- 2- توصيات الدراسة: من خلال دراسة الجوانب المختلفة للموضوع يمكن الخروج بجملة من الاقتراحات كما يلي:
 - ☞ تقليل الاعتماد على أدوات التمويل التقليدية لما لها من آثار سلبية تزيد من تفاقم مشكلة العجز في الموازنة، و العمل على البحث عن أساليب تمويل تتجاوز هذا النقص.
 - ☞ نشر التوعية و ثقافة العمل بالصكوك الإسلامية في أوساط المجتمع من خلال إجراء ندوات مفتوحة توضح طريقة العمل بهذه الأداة و مميزاتها.

للضرورة قيام الحكومات بتشجيع الاعتماد على الصكوك الإسلامية في مجال حشد و توظيف الموارد خاصة في ظل تفاقم مشكلة عجز الموازنة العامة و ما نتج عنها من شح للموارد المالية التي سببها انخفاض أسعار النفط.

للعمل على تذليل الصعوبات و العراقيل التي تحول دون التطبيق السليم للصكوك المالية الإسلامية.

المراجع و الهوامش:

1-الهوامش:

- ¹ سامي عبيد، عدنان هادي جعاز، الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) تجربة ماليزية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 38، المجلد 10، 2015، ص ص 110، 111.
- ² العيفة عبد الحق، زاهرة بني عامر، دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية-دراسة حالة مشروع توسيع مطار 8 ماي 1945 الدولي بسطيف-، المؤتمر الدولي حول: منتجات و تطبيقات الابتكار و الهندسة المالية بين الصناعات المالية التقليدية و الصناعة المالية الإسلامية، يومي 05-06 ماي 2014، ص 16.
- ³ معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، يومي 30 و 30 ديسمبر 2012، جامعة قلمة، ص 245.
- ⁴ نافذة مصر، الصكوك الإسلامية، أنواعها و مخاطرها، على الموقع: <https://old.egyptwindow.net>, consulté le:13/09/2017.
- ⁵ محمد شاكر عصفور، "أصول الموازنة العامة"، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، 2008، عمان، ص 3.
- ⁶ م. سالم عبد الحميد سالم، "عجز الموازنة العامة و رؤى و سياسات معالجته مع إشارة للعراق للمدة 2003-2012"، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 18، العدد 68، جامعة بغداد، ص 295.
- ⁷ حسن الحاج، "عجز الموازنة: المشكلات و الحلول"، مجلة جسر التنمية، العدد الثالث و الستون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007، ص ص 9، 10.
- ⁸ حسين راتب يوسف ريان، "عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي"، دارالنفائس، الأردن، 1999، ص 92.
- ⁹ لحسن دردوري، "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر -تونس"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص ص 137 - 141.
- ¹⁰ لحسن دردوري، "عجز الموازنة العامة للدولة و علاجه في الاقتصاد الوضعي"، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الرابع عشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2013، ص ص 108، 109.
- ¹¹ دنان راضية، "عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب وحلول)"، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد 18، 2012، ص ص 126، 127.
- ¹² لحسن دردوري، "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر -تونس"، مرجع سبق ذكره، ص ص 153 - 155.
- ¹³ دنان راضية، مرجع سبق ذكره، ص ص 127، 128.
- ¹⁴ فضيلة جنوحات /ز/حريتي، إشكالية الديون الخارجية و آثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة دكتوراه، فرع التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص ص 139-141.
- ¹⁵ اعم ربوزيد محمد، نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر -حالة خميس مليانة-، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص 217.
- ¹⁶ فضيلة جنوحات /ز/حريتي، مرجع سبق ذكره، ص 146.
- ¹⁷ فتح الرحمان علي محمد صالح، "ورقة عمل: دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية"، اتحاد المصارف العربية، السودان، 2008، ص ص، 10، 11.
- ¹⁸ معطى الله خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 248، 249.
- ¹⁹ فتح الرحمان علي محمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص ص، 12، 13.

2-المراجع:

1. اعم رابويزيد امحمد، "نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر -حالة خميس مليانة-"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.
2. العيفة عبد الحق، زاهرة بني عامر، "دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية-دراسة حالة مشروع توسيع مطار 8 ماي 1945 الدولي بسطيف-"، المؤتمر الدولي حول: منتجات و تطبيقات الابتكار و الهندسة المالية بين الصناعات المالية التقليدية و الصناعة المالية الإسلامية، يومي 05-06 ماي 2014.
3. بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.
4. حسن الحاج، "عجز الموازنة: المشكلات و الحلول"، مجلة جسر التنمية، العدد الثالث و الستون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007.
5. حسين راتب يوسف ريان، "عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي"، دار النفائس، الأردن، 1999، ص 92.
6. دنان راضية، "عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب وحلول)"، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد 18، 2012.
7. سامي عبيد، عدنان هادي جعاز، "الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) تجربة ماليزية"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 38، المجلد 10، 2015.
8. فتح الرحمان علي محمد صالح، "ورقة عمل: دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية"، اتحاد المصارف العربية، السودان، 2008.
9. فضيلة جنوحات /ز/حريتي، "إشكالية الديون الخارجية و آثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة"، أطروحة دكتوراه، فرع التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
10. لحسن دردوري، "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر -تونس"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
11. لحسن دردوري، "عجز الموازنة العامة للدولة و علاجه في الاقتصاد الوضعي"، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الرابع عشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2013.
12. م. سالم عبد الحميد سالم، "عجز الموازنة العامة و رؤى و سياسات معالجته مع إشارة للعراق للمدة 2003-2012"، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 18، العدد 68، جامعة بغداد.
13. محمد شاكر عصفور، "أصول الموازنة العامة"، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2008.
14. معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، "الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية"، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، يومي 30 و 30 ديسمبر 2012، جامعة قلمة.
15. مجموعة البنك الدولي، على الموقع التالي: (<http://www.albankaldawli.org>, consulté le (01/06/2018).
16. نافذة مصر، "الصكوك الإسلامية، أنواعها و مخاطرها"، على الموقع: (<https://old.egyptwindow.net>, consulté le:(13/09/2017)
17. Ministère de finances, sur le site : (<http://www.mf.gov.dz>, consulté le :(01/06/2018).